

فيروس كورونا يضع 1.3 مليار إنسان تحت الإقامة الجبرية

قلق عالمي من شلل النشاط الاقتصادي والتواصل مع أكبر محرك للاقتصاد العالمي

تنهمر كل يوم عشرات الأخبار عن تعليق رحلات الطيران وتوقف نشاطات المصانع والمتاجر في الصين وتفاصيل أخرى لا حصر لها عن تداعيات وضع أكثر من 1.3 مليار إنسان صيني تحت الإقامة الجبرية بسبب تفاقم أزمة فيروس كورونا وانعكاسات ذلك على مجمل الاقتصاد العالمي.

وحالة الذعر من الاختلاط بالتجمعات البشرية. ما الذي يعنيه ذلك من قطاع الأعمال العالمي والخدمات اللوجستية ومصير الاستثمارات الكبيرة ونشاط المصانع الصينية، التي توفر نسبة هائلة من منتجات الإلكترونيات العالمية وخارطة واسعة من السلع في أكبر طرف تجاري في العالم. ويعتبر الاقتصاد الصيني أكبر محرك للاقتصاد العالمي بسبب نموه القوي الذي يقدم دعماً كبيراً للاقتصاد العالمي، إضافة إلى كونه أكبر مصدر للسلع في العالم.

ويمكن لاتساع توقف المصانع الصينية والتباطؤ الحتمي في معدل النمو أن يوجها ضربة شديدة إلى الاقتصاد العالمي إذا لم تنحسر أزمة الفيروس خلال وقت قريب.

وتجاوزت الإصابات المؤكدة في الصين حاجز 14 ألفاً وأدت حتى الآن إلى وفاة أكثر من 300 شخص. ولا يزال الغموض يكتنف حجم عودة الصينيين إلى العمل الإثنين بعد انتهاء تمديد بكين لعطلة رأس السنة القمرية الجديدة بسبب أزمة الفيروس.

ومن المتوقع أن يتواصل إغلاق الكثير من المصانع والمتاجر في الصين، فعلى سبيل المثال أعلنت شركة أبل أنها ستغلق جميع متاجرها ومكاتبها في الصين لمدة أسبوع على الأقل. وهناك قلق عالمي كبير من إمكانية انتشار الفيروس إلى دول مزبحة لا تملك قدرات الصين وقبضتها المركزية في فرض إجراءات للحد من انتشاره، وذلك بعد تسجيل عشرات الحالات في دول أخرى.

ويذع ذلك إلى التساؤل عن حجم الكارثة إذا ما انتقل الفيروس إلى المدن الفقيرة المزبحة في دول مجاورة مثل الهند وباكستان وبنغلادش وأندام أخرى من العالم.

سلام سرحان

كاتب وإعلامي عراقي



لندن - يمكن لاسترجاع الهزات العنيفة التي تعرض لها الاقتصاد العالمي خلال السنوات الماضية لمجرد ظهور مؤشرات على تباطؤ الاقتصاد الصيني، أن يسلط الضوء على التداعيات الخطيرة لانحدار أكبر محرك للاقتصاد العالمي بإيقاع متسارع في قبضة الشلل والعزلة عن العالم الخارجي.

لم يعد بالإمكان حصر أخبار القمة الظاهرة من جبل تلك الأزمة التي تتمثل في إيقاف رحلات الطيران وتشديد إجراءات الرقابة وعمليات إجلاء رعايا الدول الأخرى من الصين وإغلاق المتاجر والمصانع في ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

أما التفاصيل الخفية عن تأثير وضع أكثر 1.3 مليار إنسان صيني تحت الإقامة الجبرية وتوقف الحياة في معظم أرجاء ذلك البلد العملاق، فيصعب الاقتراب منها، مثل حاجة تلك الكتلة البشرية الهائلة إلى الأكل والشرب في ظل إغلاق معظم المتاجر



中國人民銀行
THE PEOPLE'S BANK OF CHINA

البنك المركزي الصيني دعا المؤسسات المالية لتقديم التمويل للمستشفيات والمؤسسات الطبية



شوارع بكين الخالية

ويتضح حجم القلق في الخسائر الكبيرة التي تكبدتها معظم أسواق الأسهم العالمية وأسعار النفط والتي امتدت أمس إلى أسواق الخليج والشرق الأوسط، ومن المتوقع أن تتسع مع عودة التداول في الأسواق العالمية اليوم.

وكان الاستثناء الوحيد هو أسهم شركات الأدوية والشركات المصنعة لمنتجات الحماية الكيميائية، التي حلت أسعار أسهمها في البورصات العالمية مع اتساع أزمة انتشار الفيروس القاتل. وسجلت أسهم شركات تعمل على تطوير لقاحات للفيروس قفزات هائلة. وكانت أسهم شركة نوفاسيت للرعاية الصحية الأكثر ارتفاعاً حين قفزت بنسبة تقارب 69 في المئة بعد أن دشنت اختباراً جينياً جديداً لفيروس كورونا.

مواجهة الوباء، على غرار الشركات الطبية. ودعا المؤسسات المالية إلى تقديم "مصادر ائتمانية كافية" للمستشفيات وغيرها من الهيئات الطبية إلى جانب إجراءات أخرى.

وتأتي خطوة ضخ السهولة إلى المنظومة المالية الصينية في وقت يهدد فيه الفيروس بالتأثير على الاقتصاد الذي يعاني أصلاً من التباطؤ. وسجلت الصين نمواً اقتصادياً بلغت نسبته 6.1 في المئة في العام الماضي، وهو الأبطأ منذ نحو ثلاثة عقود. وهناك مخاوف من تراجع النمو بشكل حاد عن تلك المستويات إذا استمرت أزمة الفيروس لفترة طويلة.

174
مليار دولار سوف يضخها البنك المركزي الصيني في الاقتصاد لدعم جهود مكافحة الفيروس

تهدف إلى المحافظة على "سهولة معقولة ووفيرة" في النظام المصرفي وعلى سوق عملات مستقر. وأضاف أن المبلغ الإجمالي للسهولة في المنظومة المصرفية سيكون أعلى بكثير من 129 مليار دولار عن الفترة ذاتها من العام الماضي. وكان البنك المركزي قد أعلن السبت عن سلسلة إجراءات نقدية وائتمانية لدعم الشركات التي تقدم المساعدة في

وتسارعت أمس وتيرة إيقاف رحلات الطيران إلى الصين وشملت عشرات الشركات في وقت انضمت دول كثيرة إلى نفي إجراء رعاياها، ولجا عدد من الدول إلى حجر الأشخاص العائدين لفترة أسبوعين هي مدة حضانة الفيروس قبل السماح لهم بالاختلاط ببقية السكان.

وفي مؤشر على عمق الأزمة أعلن بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) أنه سوف يضخ نحو 174 مليار دولار في الاقتصاد لدعم جهود مكافحة فيروس كورونا المستجد، من أجل مواجهة التأثير السلبي على نمو الاقتصاد الصيني.

وقال في بيان إنه سيقطع العملية اليوم الإثنين مشيراً إلى أن الخطوة

رحلة بريكست تبدأ بمواقف اقتصادية متشددة صعبة التنفيذ

جونسون يكشف اليوم السقف الأعلى للمطالب قبل رحلة المساومات

الأوروبي وكندا استغرقت أكثر من 7 سنوات قبل إبرامه في أكتوبر عام 2016 وأن إبرام اتفاق مماثل قد يستغرق وقتاً طويلاً.

وبعد جواز المرور المالي للمؤسسات المالية في بريطانيا للتعامل داخل الاتحاد الأوروبي من أكبر نقاط ضعف الموقف البريطاني لأن فقدانها يمكن أن يؤدي إلى انهيار أكبر مركز مالي في العالم. وقد شهدت السنوات الماضية منذ إجراء الاستفتاء نقل أصول مالية تصل إلى تريليون دولار من لندن إلى داخل التكتل الأوروبي. ويمكن أن يتضاعف ذلك إلى فقد بريطانيا جواز المرور المالي.

بوريس جونسون ينطلق من أقصى درجات التشدد بحثاً عن تنازلات أوروبية

ويشير مسؤولون أوروبيون إلى أن لندن قد تتساقط في ذلك بتقديم تنازلات في حقوق الصيد البحري في مياهها الإقليمية الشاسعة والتي يحتاجها الأوروبيون بشدة.

وقال وزير الخارجية الفرنسي، جان إيف لودريان، إن "هذا النقاش سيكون متوازناً، فبينما نحتاج إلى النفاذ إلى المياه البريطانية، يحتاج البريطانيون إلى النفاذ إلى السوق الأوروبية".

وأضاف أن بريطانيا التي تعتبر من كبار منتجي السمك تحظى "بمياه غنية بالأسماك يصطاد فيها الكثير من الأوروبيين، وخاصة الفرنسيين في وقت تصدر فيه بريطانيا 75 في المئة من منتجاتها السمكية إلى الاتحاد الأوروبي".

وفي مسعى للتهنئة، قال وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب لتلفزيون سكاي نيوز صباح أمس "أنا متأكد أن الاتحاد الأوروبي يريد ضمان إبرام اتفاق تبادل حر شبيه بالاتفاق الذي أبرمه مع كندا".

ورأى أن ذلك الاتفاق هو "الأفضل من نوعه" ويمثل "فرصة لتحقيق مكسب للطرفين". وأكد أن بريطانيا سوف تستعيد السيطرة على قوانينها، في إشارة إلى إملاءات بروكسل على الدول الأعضاء.

وذهبت وكالة بلومبرغ الأميركية للآخبار الاقتصادية إلى أن جونسون يعترزم القول إنه على استعداد لترك المحادثات مع الاتحاد الأوروبي بشأن علاقات بريطانيا التجارية مع الاتحاد في حال لم يحصل على ما يريد، أي التلويح بالانفصال الشاق.

وقالت إن جونسون يعترزم اليوم توضيح أهدافه بالنسبة للتفاوض بشأن العلاقات التجارية المستقبلية مع الكتلة الأوروبية، وذلك في أول خطاب له لرجال الأعمال والدبلوماسيين بعد خروج بريطانيا رسمياً من الاتحاد الأوروبي.

ونسبت بلومبرغ إلى مسؤول بريطاني قوله إن جونسون سوف يؤكد مجدداً أنه في حال التوصل إلى اتفاق تجاري مماثل للاتفاق مع كندا، لن يكون هناك التزام بمعايير الاتحاد الأوروبي، كما أن المحاكم الأوروبية لن تصبح لها سلطة قضائية على بريطانيا.

وقال رئيس وزراء إيرلندا ليو فارادكار في حوار مع هيئة الإذاعة البريطانية "بي.بي.سي" أمس إن التوصل إلى اتفاق مماثل للاتفاق مع كندا "أمر محتمل".

عن المملكة المتحدة، وكذلك هو الحال بالنسبة لإيرلندا الشمالية. وتقول صحيفة صندي تلغراف المؤيدة للبريكست إن جونسون غاضب بسبب "محاولات الاتحاد الأوروبي إحباط إبرام اتفاق تجاري" مع المملكة المتحدة وفق الشروط التيفاوض على أساسها جونسون نهاية أكتوبر الماضي.

أما صنداي إكسبريس المتشددة في تأييد البريكست فقد أكدت أن "بروكسل طلبت من بريطانيا السماح لها بالنفاذ إلى منطقة الصيد البحري الخاصة بها، وتبني المعايير الاقتصادية الأوروبية وحرية الحركة عبر الحدود".

على خلفائه السابقين "عرضاً إما يُقبل وإما يُرفض". وشرحت أنه سوف يختر بروكسل بين "اتفاق تبادل حر شبيه بالاتفاق مع كندا أو اتفاق شبيه بالذي وقع مع أستراليا".

ونسبت وكالة برس أسوسييشن البريطانية إلى مصدر حكومي قوله إن جونسون سيكون مستعداً للمخاطرة بإعادة فرض رقابة على الحدود في حال لم يتم التوصل إلى اتفاق.

لكن محللين يقولون إن رئيس البرلمان البريطاني لن يتمكن من مواصلة الموقف المتشدد لأنه سيؤدي إلى غليان مطالب استكتلندا بإجراء استفتاء ثانٍ للانفصال

تبدأ اليوم رحلة استكشاف حقول الألغام والأوهام في ورطة البريكست بتحديد السقف المرتفع الذي تريده بريطانيا، والذي يجمع محللون على أنه سيكون صعب التنفيذ في ظل عدم قدرة لندن على الحصول عليه دون ثمن باهظ قد لا تكون قادرة على تسديده.

ويرجح محللون ألا تكون كافية للانتهاء من ترتيبات الطلاق وأن يضطر الجانبان إلى تمديدها في نهاية المطاف.

وجاء التقرير الرئيسي في صحيفة صندياي إكسبريس بعنوان "بوريس للاتحاد الأوروبي: لا مزيد من التنازلات". وتوقع أن يقترح رئيس الوزراء

لندن - كشفت وسائل إعلام بريطانية أمس أن رئيس الوزراء بوريس جونسون سوف يلقي اليوم خطاباً متشدداً يرفض فيه تقديم تنازلات للاتحاد الأوروبي ويكشف الخطوط العريضة لسياسة لندن في مرحلة ما بعد المرحلة الانتقالية للبريكست، التي تنتهي بنهاية العام الحالي.

ونشرت صحيفة "ذي أوبزرفر" مقالاً بعنوان "اليوم الأول من بريكست: جونسون يختار القطيعة عبر صفقة تجارية متشددة" مع الاتحاد الأوروبي. وذكرت أنه "يستعد لإدخال المملكة المتحدة في معركة جديدة لا هوادة فيها مع الدول السبع والعشرين الباقية في الاتحاد الأوروبي".

وتتوقع مصادر مطلعة أن يوضح جونسون موقفه من ترتيبات الانفصال وأن ينطلق من مواقف حازمة من الاتحاد الأوروبي رغم أن الخبراء يؤكدون استحالة الحصول عليها دون ثمن باهظ يصعب على بريطانيا تسديده.

ويملك الاتحاد الأوروبي أوراقاً غير قابلة للمساومة مثل ربط أي اتفاق للتجارة الحرة ودخول الأسواق المالية الأوروبية بحرية حركة الأشخاص، والتي لا يمكن له أن يتنازل فيها لأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تفكك التكتل الأوروبي.

ورغم رمزية تاريخ 31 يناير كموع لخروج بريطانيا، إلا أن الانفصال لن يحدث إلا في نهاية المرحلة الانتقالية الممتدة حتى نهاية العام الحالي.



تشدد لندن يهدد بتفكك المملكة المتحدة